

طرق وآليات قياس الفساد في العالم.

الأستاذ/مصطفى خواص

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، "الجزائر"

مقدمة:

يتم تداول عديد الطرق والمؤشرات من طرف الباحثين لقياس ظاهرة الفساد عبر دول العالم، ويعتبر المقياس الأشهر لحساب درجة الفساد حالياً هو المعتمد من طرف منظمة الشفافية الدولية، والذي يصدر في تقرير سنوي، ينظر إلى حالة الفساد عبر العالم، هذا المقياس يعتمد على مؤشرات إدراكية-Perception Index، والتي تستنبط من الاستبيانات المعدة في الدول المعنية، واستناداً إلى هذه المؤشرات يتم تحديد المواقع الترتيبية لهذه الدول، في قائمة الفساد التي تصدر كل عام، مرفقة في التقرير الذي تصدره هذه المنظمة⁽¹⁾.

هناك إشكالات كبيرة وعديدة تواجه عمليات قياس الفساد، وتحليل أسبابه وتوابعه وآثاره على الواقع. الإشكال المركزي هو أن الفساد ظاهرة مستترة تسعى الأطراف المشاركة فيها إلى عدم خروجها إلى العلن، الأول خوفاً من المساءلة والعقاب، والثاني قد يخفيها حتى لا تلاحقه متاعب في تعاملاته المستقبلية مع الجهات التي تغلغل فيها الفساد، بسبب هذه الحالة من السرية والكتمان فإن قياس ظاهرة الفساد، ومعرفة انعكاساتها يتطلب دراسات على درجة عالية من الإبداع والاجتهاد الإجرائي والمنهجي، للتغلب على الصعوبة الكامنة في رصد الفساد وتحليل ممارساته وعوامله وآثاره⁽²⁾. ما يميز ظاهرة الفساد أنها تلف بنزعة من الإنكار من طرف مرتكبيها اتجاه الآخرين المتضررين من الفساد. السرية هي المبدأ الأساسي لقيام أي عملية فساد أو إفساد لجهة ما، ولذلك فإن القياس المباشر للفساد أمر صعب للغاية إذا لم يكن مستحيلاً، خاصة عندما يكون هناك نوعاً من التضامن بين المفسدين، وعادة ما تسعى أطراف ثالثة إلى تغطية وطمس معالم الفساد، بحكم أنها أطراف قريبة من دائرة المفسدين أو لها مصالح أو مستفيدة من الوضع القائم، ويتجلى هذا الأمر خاصة في الفساد السياسي، أين تكون الدولة مسيطر عليها من قبل مجموعات فاسدة تسعى لخدمة مصالحها الخاصة، وتعمل

¹ عامر خياط، "تقديم"، في أحمد سليم آخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2010، ص 17-18.

² أحمد صقر عاشور، "قياس ودراسة الفساد في الدول العربية"، في أحمد سليم وآخرون، مرجع سابق، ص 44.

على حماية كل من ينتمي إلى هذه النخبة أو المجموعة. قياس وملاحظة الفساد الاقتصادي تكون أسهل من قياس ومراقبة آثار وتداعيات الفساد السياسي، لأن الفساد الاقتصادي يكون مكشوفاً أكثر حيث يقع في السوق أين التنافس على أشده، والاحتكارات تكون ظاهرة للجميع، إضافة إلى المراقبة المتبادلة التي يخضع لها التجار من بعضهم البعض، وهو ما لا يحدث في المؤسسات العامة، أين المراقبة الداخلية (من داخل المؤسسة) والخارجية إما غائبة أو متورطة، في الحصول على نصيب من عائدات الفساد. الأمر الذي يسهم في تحويل الفساد إلى ثقافة مؤسسية.

1. تصنيف مقاييس الفساد:

مع التسليم بصعوبة قياس الفساد إلا أن ذلك يتم بعدة طرق، ومن خلال عدد من الأساليب والمداخل. حيث يمكن قياس الفساد عبر ثلاث طرق كبرى، المقاييس المباشرة/الموضوعية، المقاييس غير المباشرة/الإدراكية، المقاييس الوسيطة/الاستعداد المؤسسي، ويمكن قياس الفساد عبر العوامل والأسباب المؤدية إليه، أو عبر النتائج والآثار الناجمة عنه. هناك طريقتين لقياس الفساد أولاً القياس المباشر الذي يعتمد على ما تملكه الأجهزة الرسمية المعنية بمحاربة الفساد، وثانياً القياس غير المباشر الذي يستند إلى انطباعات الجمهور. وكليهما ينطلقان ويرتكزان على ثلاثة متغيرات:

- العوامل والمقومات المانعة للفساد،
- وجود ممارسات الفساد،
- وجود نتائج وآثار للفساد.

بعد النظر إلى هذه المتغيرات الثلاثة من حيث وجودها، أو عدم وجودها، يمكن القول بأن هناك فساداً أو لا في هذه الدولة أو تلك.

أ- المقاييس المباشرة/الموضوعية: يقصد بها ما تملكه الأجهزة المعنية بمحاربة الفساد من معلومات وخاصة جهاز الشرطة، إذ يعتبر الجهاز الأكثر انتشاراً وفعالية في جمع ومحاربة الفساد، وإلى جانب هذا الجهاز نجد باقي الهيئات مثل القضاء والهيئات الحكومية المتخصصة في مكافحة هذه الظاهرة، إذ أن أغلب دول العالم في الوقت الحالي تملك أجهزة مستقلة لمحاربة ظاهرة الفساد، والكشف عن مرتكبيه. وكذلك البرلمان والدور الذي يلعبه من خلال الأسئلة التي يطرحها حول قضايا الفساد الكبرى، وأجهزة المحاسبة الحكومية والقضايا التي تكشف عنها، وحجم الثغرات المالية التي يمكن أن ترصدها، إلى غير ذلك من الآليات والأجهزة التي يمكن أن تكشف عن

أرقام وحالات ومعطيات حقيقية. المقاييس المباشرة تعتبر صادقة إلى حد ما وخالية من التخمين والتوقع، فهي تجمع عدد الحالات التي عالجتها الشرطة والقضاء وباقي الأجهزة، وحجم الأموال المقتزاة بالفساد والهيئات التي ينتشر فيها، ولذلك في الأخير يمكن أن تتوفر مؤشرات حقيقية عن حجم الظاهرة في البلد والقطاعات التي تنتشر فيها⁽¹⁾. إلى جانب الأجهزة الحكومية يمكن أن تلعب الصحافة وخاصة صحافة التحقيقات دوراً مهماً في الكشف عن حجم الفساد.

لكن يعاب على المقاييس المباشرة/الموضوعية أنها مرتبطة في كثير من الأحيان إذ لم نقل دائماً بمدى فعالية الشرطة والأجهزة الحكومية الأخرى، فإذا دخلت هذه الأجهزة في نطاق الفساد وأصبحت هي الأخرى لها نصيب من مداخل الفساد، يكون من الصعب كشف درجة الفساد في البلاد وحجم انتشاره، حتى لو عملت بفعالية وقدرة عالية فإنها لا تقدم إلا أرقاماً حول ما تم كشفه، أما باقي العمليات المستترة فتتواصل دون أن يطالها القانون والحساب، أما فيما يتعلق بالصحافة فإن هذه الأخيرة تفتقد في كثير من الدول التي تعاني الفساد خاصة في أفريقيا والوطن العربي- إلى الإمكانيات والاستقلالية المالية اللازمة لمعالجة مثل هذه أمور، خاصة إذا تعلق الأمر بالفساد السياسي الذي تتورط فيه عادة أطراف نافذة جداً في الدولة⁽²⁾. لكن رغم ذلك فإن بروز الفساد في الصفحات الأولى للجرائد والمجلات ما هو إلا دليل قوي جداً على الانتشار الكبير للظاهرة في بلد ما.

ب- المقاييس غير المباشرة/الإدراكية: تقوم المقاييس غير المباشرة على أخذ انطباعات الجمهور عن الفساد، وتقييم أبعاده وعوامله، ويمكن أخذ هذه الانطباعات أو الآراء من الجمهور العام، أو من عينة خاصة تمثل رجال الأعمال على سبيل المثال، أغلب التقارير التي تصدر عن حالة الفساد في العالم تصدر من منظمات دولية تعتمد على المقاييس غير المباشرة، التي تعطي وزن كبير للانطباعات الشخصية، وليس للحقائق المثبتة. ومن أشهرها منظمة الشفافية الدولية التي تصدر عدة تقارير سنوياً، وإلى جانبها هناك عديد المنظمات الإقليمية والمحلية التي بدأت تعتمد نفس المعايير لقياس الفساد على المستوى الإقليمي والمحلي.

¹ عاشور، مرجع سابق، ص 47.

² John Mukum Mbaku, *Corruption in Africa Causes, Consequences, and Cleanups* USA, Maryland: Lexington Books, 2010, p. 28.

هذه المقاييس كما أشير إليه تعتمد على إدراك المستجيب للفساد، وبالتالي فهي تستند إلى التجارب الشخصية، الأمر الذي يجعلها محل انتقاد من قبل الباحثين والخبراء، أولاً لأنها تركز على التجربة الفردية للشخص مع المؤسسة الحكومية (شرطة، قضاء، وزارة...)، ولذلك هي تهمل سوء الفهم الذي قد يقع إضافة إلى الاختلافات الثقافية ومشاكل اللغة والاتصال بين الأفراد. ثانياً قد يتأثر الأفراد بالتقارير الصحفية التي قد تجذب اهتمامهم إلى ظاهرة الفساد خاصة في الأوقات التي تنظم فيها الحكومة حملات مكافحة الفساد. ثالثاً قد تقوم الحكومة بمكافحة نفشي الظاهرة في المجتمع وتستطيع أن تحد منها لكن الأفراد رغم ذلك لا يغيرون آراءهم⁽¹⁾. إلى جانب هذه التحفظات عن المقاييس غير المباشرة أو الاستطلاعية، فإنها يمكن أن تعطي نتائج تستند على المزاعم وليس المستندات المادية بل إن أفراد العينة أنفسهم لا يستطيعون إثباتها، أكثر من ذلك قد تقوم المؤسسة القائمة بالاستطلاع على إخفاء النتائج أو تزييفها إذا كانت هي المستهدفة بالنقد أو أحد الأطراف الذي له مصلحة معها. إن المقاييس المعتمدة على الاستطلاعات تتناول الأفراد الذين قدموا رشايهم وليس الذين أخذوها⁽²⁾. هناك تحفظات أخرى حول نوعية الأسئلة المطروحة، والفئات التي تطرح عليها تلك الأسئلة، ونوعية الإجابة التي تكون في كثير من الأحيان مرتبطة بنوعية النظام السياسي وطريقة نظرة الفرد إليه.

ج- المقاييس الوسيطة/قياس الاستعداد المؤسسي-Institutional Propensity: يمكن القول إن المقاييس الوسيطة تدرس درجة توفر الأرضية داخل المؤسسة لممارسة الفساد أو لا، أي تنظر إلى البيئة التي يجري عادة فيها الفساد هل لها مقومات الوقاية من الفساد، أم لها مقومات تشجع الفساد وتغض الطرف عليه. "وتتمثل عوامل الاستعداد المؤسسي للفساد/النزاهة فيما يلي:

- درجة التعقيد البيروقراطي (في اللوائح والإجراءات)؛
- درجة السلطة التقديرية الممنوحة للمستخدمين الذين يتعاملون مع الجمهور، أو يسيطرون على الموارد العامة؛
- درجة الشفافية في القرارات والمعاملات؛
- درجة غموض (أو تقنين ووضوح) المعايير الحاكمة للقرارات والمعاملات؛
- ضوابط ومعايير وفاعلية الرقابة والمساءلة عن الممارسات والقرارات والنتائج؛

¹ Ibid. p. 30.

² عاشور، مرجع سابق، ص. 49-50.

- كفاية مستويات الأجور للعاملين مقارنة بتكاليف المعيشة وبتلك السائدة في القطاع الخاص؛
- درجة توافر ثقافة مجتمعية (في المجتمع المحيط) تقوم على النزاهة والعدالة، وثقافة مؤسسية داخلية تقوم على التجرد والأخلاقيات المهنية؛
- آليات وضوابط الثواب والعقاب المرتبطة بممارسات الفساد والنزاهة، ودرجة قوتها وفعاليتها⁽¹⁾.

هذا المدخل لقياس الفساد يركز على المؤسسة كوحدة تحليل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وبالتالي هو لا يصلح لقياس الفساد في البلد كله، بل يمكن به تشخيص الفساد وأسبابه على المستوى القطاعي فقط (على مستوى مؤسسة الشرطة، مؤسسة القضاء...)، وعند قراءة النقاط التي يركز عليها هذا المدخل نجد أنه يدرس بالأساس ركائز النزاهة في المؤسسة، فإذا كانت قوية وتعمل بشكل جيد تكون النتيجة أن هذه المؤسسة لها بيئة داخلية مقاومة للفساد، أما إذا كانت ركائز النزاهة فيها مهزوزة أو غير موجودة تماماً تكون النتيجة أنها تملك بيئة مُسهلة للفساد، حتى ولو لم يكن هناك فساد فعلي داخل المؤسسة. إن هذا المدخل لا يصلح لقياس الفساد على مستوى البلاد ككل، إلا إنه يحدد المستهدف من القياس بشكل واضح، ويحدد الغاية من القياس، ويصل إلى التشخيص الحقيقي للحل، ويسمح بمعالجته، باعتماد هذا القياس يمكن الانتقال إلى المعالجة الجذرية للفساد في المؤسسة المستهدفة، وهذه ميزة لا تتوفر بنفس الدقة والفعالية في القياسات الأخرى.

2. ضوابط مقاييس الفساد:

هناك ثلاثة معايير يجب أن تتوفر في كل قياس حقيقي وجيد لظاهرة الفساد، الصدقية-Validity، والثبات-Reliability، والدقة-Precision، صعوبة تحديد مفهوم جامع ومانع للفساد يولد صعوبة في القياس فيما بعد، لكن للحكم على درجة جودة قياس الفساد، سواء كان قياس مباشر أو قياس غير مباشر، يجب النظر إلى مدى توفر المعايير الثلاثة السالفة الذكر.

- **المعيار الأول** يجب النظر فيه إلى صدقية القياس وذلك من أربع زوايا:
أولاً: الصدق الظاهري-Face Validity، أي يجب أن تكون هناك علاقة واضحة بين المقياس وبين المفهوم والتعريف الاسمي له.

¹ المركز اللبناني للدراسات محرر، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد كتاب المرجعية بيروت: منظمة الشفافية الدولية، 2005، ص 267.

ثانياً: الصدق البنائي-Construct Validity، ويقصد به المعاني والدلالات التي يشتمل عليها المقياس، وعلاقته بالمفهوم المقيس ووسائل القياس، وهنا تظهر الخصوصية اللغوية وتعدد المصطلحات ما بين المجتمعات. ثالثاً: صدق المحتوى-Content Validity، وتتمثل في ضرورة اشتغال المقياس للعناصر والمضامين الأساسية للمتغير المقيس⁽¹⁾.

رابعاً: الصدق التجريبي-Empirical Validity، إجراءات التحقق من الصدق التجريبي تعني قدرة المقياس على الارتباط بمتغيرات أخرى خارجة عن نطاقه، ويتم بدراسة علاقات الارتباط بين المقياس والمتغيرات الأخرى⁽²⁾.

- **المعيار الثاني** للمقياس الجيد هو الثبات، ويقصد به ثبات النتائج التي يتنبأ بها عند ثبات الظاهرة، أما إذا كان يتميز بالتذبذب هبوطاً ونزولاً -التذبذب الحاد- فإنه يفشل في إعطاء مصداقية للمقياس، وبالتالي يكشف عن عيوب داخلية تميز المقياس، مثلاً إذا كان مقياس إدراك الفساد لـ "زيمبابوي" أظهر في العام الأول ثمان درجات من عشرة، ثم في العام الذي يليه أظهر اثنان من عشرة، ثم في العام الذي يليه أظهر خمس من عشرة، هذا يعني أن هناك خلل فادح في المقياس ولا يمكن الاعتماد عليه، صحيح أن الثبات في العلوم الاجتماعية نسبي نوعاً ما، لكن درجة التذبذب لا يجب أن تكون كبيرة جداً. يمكن تحسين ذلك بصياغة المؤشرات بطريقة حذرة، وتكثيف الاختبارات عليها قبل استعمالها في قياس الظاهرة، تأكيد مراقبة مدى توفر العناصر الثلاثة السابقة الذكر التي تضبط أي مقياس⁽³⁾.

- أما **المعيار الثالث** الذي يميز المقياس الجيد فهو الدقة، والرهان كبير جداً حول الدقة في بناء المؤشرات وفي طرح الأسئلة الواضحة، أسئلة مثل نعم/لا، منخفض، مرتفع، عالي، متوسط، أن تكون المؤشرات بالأرقام التي تكون فاصلة وغير غامضة، ولزيد من الجودة يفضل تقسيم الدول إلى مجموعات حسب الخصوصية الإثنية أو الخصوصية الجغرافية، أو حسب الدخل الفردي لهذه الدول، ويجب أيضاً عدم إغفال حجم البلاد وعدد سكانها فلا يمكن المساواة بين بلد به خمسين مليون ساكن مع بلد جار له لا يبلغ عدد سكانه الخمسة والعشرين

¹ Michael Johnston, "Measuring the New Corruption Rankings :Implications for Analysis and Reform," in Arnold, J. Heidenheimer and Michael Johnston eds., **Political Corruption: Concepts and Contexts** New Brunswick USA and London UK: Transaction Publishers, 3rd ed., 2011, p. 867.

² عاشور، مرجع سابق، ص 51.

³ Johnston, *op. cit.*, p. 868.

مليون. الخطأ في الأرقام أو عدم ملاحظة الفارق الجوهرى بينها قد يفقد المقياس الدقة المطلوبة ويترتب عن ذلك نتيجة خاطئة إلى حد ما⁽¹⁾.

3. تجارب القياس العالمية للفساد:

هناك عديد المقاييس الموجودة وذات الشهرة في العالم، وضعت من طرف منظمات عالمية أو إقليمية أو حتى وطنية، حكومية وغير حكومية، ومن أشهرها المقاييس الثلاثة التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية - مؤشر مدركات الفساد، مؤشر دافعي الرشوة، والبارومتر العالمي للفساد- وهي منظمة غير حكومية مقرها بالعاصمة الألمانية برلين، تأسست عام 1993، ولها عدة فروع عبر معظم دول العالم، ومؤشرها الأول حول مدركات الفساد يعتبر أشهر مؤشر قياس حول الفساد. وإلى جانب منظمة الشفافية، هناك مؤشر يصدره البنك الدولي، ومؤشر آخر يصدر عن منظمة النزاهة العالمية، إضافة إلى مؤشرات أخرى تخص بعض التكتلات الإقليمية في العالم.

أ- مؤشر مدركات الفساد-Corruption Perception Index (CPI): يعتبر المؤشر الأكثر شهرة على الإطلاق في العالم، يغطي أكثر من 183 دولة عبر العالم، هذا المؤشر يعتمد على سلم تنقيطي يمتد من الصفر إلى العشرة (0 إلى 10,0)، الصفر يعني وجود كبير للفساد، العشرة تعني عدم وجود الفساد، وعلى هذا الأساس يتم ترتيب الدول، من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً، يصدر هذا المؤشر كل سنة ضمن التقرير العالمي حول الفساد الذي تصدره المنظمة. ترى أروى حسن* أن المؤشر يسلط الضوء على الذين يقبلون الرشوة في القطاع الخاص وليس في القطاع العام، ويستخدم إحصاءات متداولة، فمنظمة الشفافية الدولية لا تعين شخصاً ليجري هذه الإحصاءات بل تقوم بتجميع الإحصاءات الموجودة لدى عدة منظمات⁽²⁾. وبالتالي هو مؤشر مركب من عدة مصادر لا تتحكم فيها منظمة الشفافية، ويصل عدد المصادر المستقلة التي تستقى منها المعلومات إلى حوالي تسع مصادر، من بينها مؤشر مسح بيئة الأعمال في العالم- World Business Environment Survey، التابع للبنك الدولي، مؤشر شركة غالوب-Gallup International، مؤشر بيت الحرية-Freedom House، مؤشر المنتدى الاقتصادي الدولي- World Economic

¹ Ibid. p. 868, 869.

* منسقة برامج أفريقيا والشرق الأوسط في منظمة الشفافية الدولية سابقاً - برلين.
² أروى حسن، "مؤشرات منظمة الشفافية الدولية"، في أحمد سليم وآخرون، مرجع سابق، ص 94.

Forum، مؤشر وحدة الاستعلام الاقتصادي-Economist Intelligence Unit، التابع لمجلة " The Economist"، هذا إلى جانب مصادر أخرى تتكامل فيما بينها من أجل بناء مؤشر مدركات الفساد.

يعاب على هذا المؤشر أنه ينظر إلى الفساد بصفة مجملة، فهو لا يحدد مصادر الفساد الحقيقية، حيث لا يتناول القطاعات التي تنتج الفساد، وبالتالي لا يصلح كقاعدة للمساعدة في إصلاح الأوضاع ومكافحة الفساد، وأكثر من ذلك هو يركز على الصعوبات التي تعترض الأعمال ويركز على الفساد الصغير ويهمل الفساد الكبير، وهذا ما يفسر احتلال بعض الدول المعروفة بانتشار الفساد الكبير للمراتب الأولى. كانت ومازالت بعض الدول العربية دول مُقتنصة لصالح نخب حاكمة ضيقة إلا أنها تحتل المراتب الأولى في هذا المؤشر، لسبب بسيط هو أن بيئة الأعمال والاستثمار فيها جيدة، حيث تعتبر هذه النقطة مركزية في المؤشر. في دولة مثل قطر المشرع الدستوري لم يفرق بصفة واضحة بين المال الخاص للأمير والمال العام، إذ تنص المادة السابعة عشر من الدستور المعتمد سنة 2004 على أن "المخصصات المالية للأمير وكذلك مخصصات المساعدات والهبات، يصدر بتحديدتها قرار من الأمير سنوياً"، طبقاً لهذه المادة الدستورية كل ما تأخذه العائلة الحاكمة لا يخضع للمراقبة ولا يعتبر فساداً، بل أمر يقره القانون، رغم ذلك تحتل قطر المراتب الأولى من حيث الشفافية وعدم الفساد⁽¹⁾. يرى أحمد صقر عاشور أن هذا المؤشر ضعيف القيمة بالنسبة إلى التشخيص وإلى توجيه برنامج مكافحة وتحديد أولويات الإصلاح، لكنه يعطي صورة إجمالية لدرجة الفساد في الدولة⁽²⁾. لكن رغم عيوب هذا المؤشر إلا أنه ساهم في وضع الفساد في أولويات الحكومات، إذ أن كل منها تنتظر في كل عام، لكي تعرف تصنيفها تحسن أم أصبح أسوأ في هذا المؤشر.

ب- مؤشر دافعي الرشوة-Bribe Payers Index (BPI): بسبب الانتقادات الكبيرة التي واجهت مؤشر مدركات الفساد، أنشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشراً جديداً، يغطي بعض جوانب الضعف الموجودة في المؤشر الأول، سمي هذا المؤشر "مؤشر دافعي الرشوة"، وهو يركز على المصادر التي تورّد الرشوة، عكس المؤشر الأول الذي تجمع فيه منظمة الشفافية الإحصائيات من مصادر مستقلة، فإنها في هذا المؤشر تجمع الإحصائيات من مصدر واحد، حيث تقوم بتكليف شركة ما من الشركات التي تهتم بالأسئلة والمقابلات، وهذه الأخيرة تقوم بالعمل الميداني، لهذا فإن هذا المؤشر غالي التكلفة، لذلك هو لا يصدر سنوياً بل كل

¹ دولة قطر، الدستور الدائم لدولة قطر، الجريدة الرسمية، العدد السادس، 08 يونيو 2005، المادة السابعة عشر.

² عاشور، مرجع سابق، ص 56.

سنتين أو أكثر. تناول المؤشر لسنة (2008) اثنين وعشرين بلداً متقدماً، تم إجراء 2,742 مقابلة مع رجال الأعمال في ست وعشرين بلداً، في الفترة ما بين 05 أوت إلى غاية 29 أكتوبر 2008، سئلوا فيها هل تدفع الشركات الأجنبية رشاي؟ إضافة إلى أسئلة أخرى في نفس السياق، مثل إلى من تدفع الرشاي؟ إلى كبار السياسيين، الأحزاب السياسية، إلى الموظفين الصغار من أجل تسريع الإجراءات الإدارية... أشارت نتائج المؤشر إلى أن الشركات الروسية والصينية هي الأكثر فساداً، في حين أن الشركات البلجيكية والكندية هي الأكثر نزاهة. وتم اكتشاف أنه في أفريقيا والشرق الأوسط، غالباً ما تكون الشركات الهولندية واليابانية والبلجيكية الأكثر نزاهة، والشركات الهندية والجنوب أفريقية والصينية الأكثر فساداً، مع العلم أن هذه المقابلات جرت في كل من مصر، المغرب، نيجيريا، غانا، السنغال و جنوب أفريقيا من البلدان العربية والأفريقية فقط⁽¹⁾. قيمة هذا المقياس محدودة بالنسبة إلى الوطن العربي، إذ يتضمن دولتين عربيتين فقط، وكذلك هو يركز على التصرفات الفاسدة للشركات الأجنبية، وبما أن الوطن العربي وأفريقيا جنوب الصحراء من أقل مناطق العالم استقبالا للاستثمارات الأجنبية فإن فائدته تتضاءل أكثر فأكثر، وطبعاً هو يحتوي أيضاً على كامل عيوب المقاييس الإدراكية التي تم الإشارة إليها سابقاً.

ج- البارومتر العالمي للفساد-Global Corruption Barometer: وهو المؤشر الثالث التي تصدره منظمة الشفافية الدولية، ويختلف هذا المؤشر عن سابقه في أنه ينتمي إلى مؤشرات مسح الجمهور Household Survey-، إذ لا يسأل رجال الأعمال والخبراء، بل يتجه إلى الأسر والعائلات والأفراد العاديين، وفي تقرير 2010 تم سؤال حوالي 91 500 شخص في ست وثمانين دولة، وهو أكبر عدد منذ انطلاق هذا المؤشر سنة 2003، وتم سؤال هؤلاء الأفراد عن مستوى الفساد في بلدانهم، وعن مجهودات الحكومة في محاربة الفساد، وعن أشكال الفساد والأسباب التي تدفع من أجلها الرشوة، وما هي القطاعات الأكثر فساداً في الدولة، ومن هم الأشخاص الأكثر قدرة على محاربة الفساد في البلاد. يغطي هذا المؤشر أربع بلدان عربية⁽²⁾.

ما تم التوصل إليه عبر هذا المؤشر أن الأفراد والأسر الفقيرة هم أكثر من يضطر إلى دفع الرشوة، أما الأسر المتوسطة والغنية فإنها لا تلجأ إلى دفع الرشوة نقداً، بل تعتمد على سياسة التعاون المتبادل عبر شبكات خاصة، يحصلون على مساعدة ما مقابل أن يقدموا مساعدة أخرى للغير وهكذا. وقد أجريت مقارنة بين مؤشر

¹ International Transparency, **Bribe Payers Survey 2008** Berlin: International Transparency, 2008, p. 06.

² Transparency International, **Baromètre Mondial de la Corruption 2010** Berlin: Transparency International, 2010, pp. 01- 40.

مدركات الفساد والبارومتر العالمي للفساد، واتضح أن هناك علاقة بين عدد الأسر التي تلجأ إلى دفع رشوة لتحصل على خدمة ما، ومرتبة البلد في مؤشر مدركات الفساد، مما يبين أن هناك تقارب بين وجهة نظر المواطن ورأي الخبير⁽¹⁾.

د- التقرير العالمي للنزاهة-Global Integrity Index: هو مؤشر يصدر عن منظمة النزاهة العالمية، وهي منظمة غير حكومية مقرها العاصمة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي على عكس منظمة الشفافية الدولية لا تبحث عن درجة تفشي الفساد، بل تبحث على مدى قوة الإجراءات المضادة له، والآليات التي تمنع استغلال السلطة، وقدرة المواطن على الوصول إلى المعلومات الصحيحة، ومدى قدرته على الاستفادة الفعلية من الإجراءات الحكومية لمكافحة الفساد، مؤشر هذه المنظمة مشكل من ست مؤشرات فرعية (المنظمات غير الحكومية، المعلومات العامة ووسائل الإعلام/ الانتخابات/ الحكومة تضارب مصالح الوقاية وعمليات مراقبة الأرصدة/ الإدارة العامة والاحترافية/ الإشراف والسيطرة الحكومية/ الاطار القانوني لمكافحة الفساد، النزاهة القضائية، ومهارة تطبيق القانون)، وكل مؤشر من هؤلاء يحتوي على مؤشرات فرعية، ويبلغ مجموع المؤشرات التي يعتمد عليها التقرير النهائي إلى 300 مؤشر. ويغطي هذا المؤشر حوالي ثلاثين دولة، منها الجزائر والأردن على المستوى العربي، يعتمد في تصنيف الدول على مقياس من 0 إلى 100 نقطة، تتضمن خمس قيم: قوي جداً، قوي، معتدل، ضعيف، ضعيف جداً، وهي الدرجة الأخيرة التي تحصل عليها كل دولة تجمع أقل من 60 نقطة. يجمع هذا المؤشر بياناته عن طريق خبراء محليين، وتقارير استقصائية عالية الدقة، وتقارن بالتقرير الصحفية المنشورة حول الفساد وآليات مكافحته في كل بلد. ويصرح أصحاب التقرير "أنهم لا يبحثون على تفشي السرطان-الفساد-بل يبحثون على الدواء المسخر لمحاربتة". في تقرير النزاهة لعام 2011 تم جمع المعلومات من أكثر من عشرة آلاف مصدر ومئات الآلاف من التقارير الصحفية والتعليق⁽²⁾.

لكن يؤخذ على هذا المؤشر أنه يركز على الأبعاد الستة بنفس الطريقة، ولا يفترض أن هناك اختلاف في الأهمية بين هذه الأبعاد، وكذلك يتم التركيز على الآليات والمؤسسات الرسمية بصفتها الحامي من الفساد، مما يوقع التقرير في فجوة الاختلاف الموجود بين النصوص والواقع الفعلي، وكذلك يركز المؤشر على الفساد في

¹ أروى حسن، مرجع سابق، ص 97-98.

² Global Integrity ed., **Global Integrity Report: 2011 Executive Summary** Washington: Global Integrity, March 2012, p. 03, 05.

القطاع العام دون الخاص. رغم هذه النقائص إلا أن هذا المؤشر يعتبر خطوة للأمام في مجال الحوكمة ومحاربة الفساد.

هـ-المؤشرات العالمية لإدارة الحكم-Worldwide Governance Indicators: هو مؤشر مركب يصدره البنك الدولي، يغطي ست أبعاد للحكم هي حرية الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وانعدام العنف، الفاعلية الحكومية، نوعية الأطر التنظيمية، سيادة القانون، السيطرة على الفساد. بدأ هذا المؤشر عام 1996، ويستنبط بياناته من 37 قاعدة معلومات تم إنشائها بواسطة 31 مؤسسة متخصصة، يمنح كل بعد نقاط تتراوح ما بين 2,5- إلى 2,5+ في السيطرة على الفساد، مثلاً كلما اتجه مؤشر الدولة إلى القيمة السالبة كلما كانت أكثر فساداً أو ضعيفة من حيث الحوكمة والعكس صحيح، لكن هذا المؤشر لا يقدم ترتيب للدول على أساس درجة تفشي الفساد، وهو يغطي 213 دولة عبر العالم⁽¹⁾. ويشمل طبعاً كل الدول العربية.

يقيس هذا المؤشر الحالة في دولة ما ويقارنها بذاتها خلال الأعوام التي يملك إحصاءاتها، يعني منذ 1996 لمعظم الدول، ويقوم بتصحيح حتى الأرقام التي يكون قد أعطاهها سابقاً، في حالة ما وصل إلى معلومات جديدة تخص بلد ما، وأصبح في السنوات الأخيرة يصدر تقريراً سنوياً عن مؤشرات الحكم. يعتمد البنك الدولي على مؤسسات خارجية في كثير من الإحصائيات التي يعتمدها -بيت الحرية، مؤسسة التراث، مركز التنمية الدولية...- إلى جانب بياناته الخاصة، وأراء آلاف الخبراء في القطاعين الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني. هذا ما يجعل مؤشر البنك الدولي مثل باقي المؤشرات مؤشر تخميني في أصله، وبالتالي قد يعتمد على مقاييس تحاول أن تزين الإطالة في بعض الأماكن، وتجعلها قائمة في أماكن أخرى⁽²⁾.

إلى جانب هذه المؤشرات التي تم ذكرها في قياس الفساد على المستوى العالمي، هناك عديد المؤشرات العالمية الأخرى، والتي غالباً ما يكون متغير الفساد فيها مؤشر فرعي إلى جانب مؤشرات أخرى، منها، مؤشر بيرتلسمان للتحويل (BTI)، الذي تصدره جامعة ميونيخ في ألمانيا، مؤشر التنافسية العالمي (CGI)، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعة كولومبيا، ومؤشر تقييم سياسات الدولة ومؤسساتها (CPIA)

¹ علي عبد القادر علي، "مؤشرات قياس الفساد الإداري"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة السابعة، ع. 70، فبراير 2008، ص 7.

8.

² عماد الشيخ داوود، "المؤشرات المعتمدة من قبل البنك الدولي"، في سليم وآخرون، مرجع سابق، ص 101-104.

الذي يصدره البنك الدولي، إلى جانب مقاييس ومؤشرات أخرى تقيس درجة وحجم الفساد أو النزاهة في بلدان العالم.

4. تجارب القياس الأفريقية:

إن بلدان العالم الثالث لا تفتقر إلى الغذاء والدواء فقط، بل هي أيضا تفتقر إلى مراكز الأبحاث ومصادر المعلومات المستقلة، إذا استثنينا بعض الدول القليلة منها، فإن أغلبها تفتقر إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية القوية، التي بإمكانها وضع تصورات ومقاييس لمراقبة الفساد ودرجة تغلغله في أركان الدولة. لكن يظهر الآن بعض الأمل في تأسيس عدد من المنظمات التي تهتم بقضايا المنطقة، رغم قلة إمكانياتها بل عجزها في بعض الأحيان، وعدم قدرتها لحد الآن في بناء مؤشر خاص لقياس الفساد، وإن كانت أفريقيا أفضل في هذا المضمار من المنطقة العربية، نشير دائما إلى أفريقيا باعتبار أن الدول العربية الأفريقية عادة ما تكون متضمنة في المقاييس الخاصة بأفريقيا.

أمؤشر إبراهيم للحكم في أفريقيا-Ibrahim index of African Governance: مؤشر مركب تصدره المنظمة غير الحكومية مؤسسة مو إبراهيم-Mo Ibrahim Foundation، التي أسسها رجل الأعمال محمد إبراهيم. مؤشر سنة 2011 شمل كل دول أفريقيا (53)، قبل تقسيم السودان إلى دولتين، وهو مركب من أربع فئات (السلامة وحكم القانون، المشاركة وحقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية المستدامة، التنمية البشرية)، وهذه المؤشرات مركبة من 14 مؤشر فرعي، وهي الأخرى مركبة من 86 متغير فرعي، وبالتالي الفئات مركبة بطريقة عنقودية. هذا المؤشر يعمل بالتعاون مع مقياس دول أفريقيا، ومع منظمة الثقة والنزاهة العالمية -بجنوب أفريقيا. البيانات المتضمنة في الدليل تأتي من 23 مؤسسة ومصدر مختلف، ثم تدمج عبر عملية إحصائية معقدة، ثم تحول إلى متغيرات داخل المؤشرات الفرعية، ويتم منح الدولة علامة، حسب كل فئة من الفئات الأربع تتراوح بين السيئ 0 إلى الجيد 100، ثم تجمع العلامات الأربع لتكون قيمة مؤشر الحكم في الدولة⁽¹⁾.

يعتبر مؤشر إبراهيم للحكم في أفريقيا، ربما المؤشر الوحيد الخاص بكل الدول الأفريقية وتصدره منظمة غير حكومية، لكن رغم هذه الميزة فإن هناك الكثير من النقاط التي تعيب المؤشر، حيث يستقى بياناته من مصادر لا يتحكم فيها ولا يتحكم في طريقة عملها، وبالتالي عيوب هذه المصادر قد تظهر في المؤشر ولا سبيل

¹ Mo Ibrahim Fondation, *Indice Ibrahim de la Gouvernance Africaine 2011 Synthèse*, Swindon, Angleterre : Fondation Mo Ibrahim, Octobre 2011, p. 03-06.

إلى تلافيا، وبالتالي هو مؤشر إدراكي كغيره بل هو في بعض الأحيان مجرد جامع لمؤشرات متفرقة، يتطرق إلى الفساد والشفافية في الفئة الأولى تحت عنوان السلامة وحكم القانون، مثل باقي المؤشرات العالمية يركز على الفساد العام دون الفساد الخاص.

ب- مقياس دول أفريقيا-Afrobarometer Survey: مقياس عام يجمع بين العديد من الأبعاد التي تم الحكم في أفريقيا، يقوم بمسوح وطنية واستبيانات مباشرة عبر مجموعة من الأسئلة حول الديمقراطية، الحكم، الإصلاح الاقتصادي، والمجتمع المدني، ونوعية الحياة، يوجهها إلى المواطنين، ثم يجمع هذه الاستبيانات ويضعها في مؤشر حسب كل بلد، نظم لحد الآن خمس دورات استطلاع، الدورة الأولى (1999-2001) شملت 12 بلداً، الدورة الثانية (2002-2003) شملت 16 بلداً، الدورة الثالثة (2005-2006) شملت 18 بلداً، الدورة الرابعة (2008-2009) شملت 20 بلداً، الدورة الخامسة (2011-2012) شملت 35 بلداً. يستعين مقياس دول أفريقيا بمجموعة من المؤسسات الأكاديمية لإنجاز هذه المسوح⁽¹⁾.

قيمة المقياس في أنه يجمع المعلومات بصفة مباشرة من المواطنين، وكذا يتم استعماله في مؤشرات أخرى منها مؤشر "مو إبراهيم للحكم"، وأيضا يتم استعمال التقارير التي ينشرها بعد كل دورة مسحية يجربها، وهي تقريبا كل ثلاث سنوات بداية من 1999، فيما يخص الفساد فلا يوجد له مؤشر صريح، لكن في إعداد الأسئلة عن درجة الديمقراطية ونوعية الحياة والحكم نجدها كلها تتضمن إشارة ضمنية للفساد، رغم بعض الإيجابيات التي يحظى بها المؤشر إلا إنه محدود من حيث تغطية الدول الأفريقية، وهو يستثني الدول العربية الأفريقية.

ج- تقرير الحكم في أفريقيا-Africa Governance Report: تقرير يصدره اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة، وهو كما يشير اسمه مؤشر مركب من 85 مؤشر جمعت في عدد من المواضيع على النحو التالي (الحوكمة السياسية، الحوكمة الاقتصادية وتسيير المالية العامة، تنمية القطاع الخاص وتسيير الشركات، المراقبة والتوازن بين المؤسسات السياسية، الفعالية والزامية المساءلة للحكومة، حقوق الإنسان وحالة القانون، الفساد في أفريقيا، تقوية قدرات المؤسسات في مجال الحوكمة) يستند هذا التقرير على ثلاث محاور: استطلاع آراء الخبراء الوطنيين، ما بين 70 إلى 140 خبير من كل بلد، استطلاع آراء العائلات عن طريق الاستبيانات،

¹ The Afrobarometer Network, Round 5 Survey Manual of Afrobarometer Network October 2011, p- 04.

والبحث الوثائقي من أجل جمع البيانات والإحصاءات، تكملة لآراء الخبراء والأسر. لقد شمل تقرير سنة 2005 سبعة وعشرين دولة أفريقية، أما تقرير 2009 فشمل خمسة وثلاثين دولة.¹

يعتمد التقرير على منهجية هجينة، حيث يعتمد على رأي الخبراء والمحللين، واستطلاعات رأي الجمهور، وكذا تحليل الوثائق والإحصاءات، لذلك هو قريب نوعاً ما في تقديراته للواقع الحال، إضافة إلى أنه تقرير متخصص أي يهتم بالشؤون الإفريقية فقط. لكن العيوب التي تكتنف هذا التقرير كثيرة أيضاً، فهو لا يغطي كل الدول الإفريقية، ولا يفرد تقريراً مستقلاً للفساد في أفريقيا، ولا يصدر بصفة دورية سنوية، فالتقرير الأول صدر في 2005، والثاني صدر في 2009، وإلى غاية اليوم (2013) لم يصدر تقرير جديد، فالتقرير لا يوضح منهجيته الفعلية، فهو يعتمد على ثلاث محاور في جمع الوقائع، لكن لا يبين أي المصادر لها الأولوية في حالة تضارب النتائج، خاصة ما بين رأي الخبراء المحليين، واستطلاعات رأي الجماهير.

5. تجارب القياس العربية:

هناك مجموعة من المحاولات العربية القطرية لقياس درجة تفشي الفساد، منها "مؤشر مدركات الإصلاح في الجهات العامة" بالكويت، حيث يقوم بترتيب الوزارات من الأفضل إلى الأسوأ بعد القيام بمسح استطلاعي حول الفساد، داخل هذه الوزارات⁽²⁾. وإلى جانب الدراسة الكويتية هناك دراسات أخرى في كل من فلسطين، ومصر، والأردن، واليمن. لكنها كلها اعتمدت على القياس الإدراكي، ولم تتعرض إلى كثافة تواجه ظاهرة الفساد، كما أنها ليست قياساً موضوعياً للفساد. الجهود التي تمت في المنطقة العربية غير نظامية، ولا تفرق بين أنواع الفساد ولا أطرافه، ولم تستخدم برامج وأساليب إحصائية متقدمة للمساعدة في بناء مقاييس ذات جودة عالية⁽³⁾.

تفتقد المنطقة العربية إلى برنامج بحثي حول الفساد، والذي من ضمنه إصدار مؤشر أو تقرير على المستوى الإقليمي، لذلك يجب الاستفادة من البيانات الدولية عن الفساد والتي تخص المنطقة العربية، وهي متوفرة بكثرة، لكن يجب الاستفادة منها بعد تمحيصها، ومنها يمكن الانطلاق في إعداد برنامج وبناء مقياس عربي

¹ Commission Économique pour l'Afrique, **Rapport sur la Gouvernance en Afrique 2009** Addis-Abeba: Commission Économique pour l'Afrique, Septembre 2009, p. 310-312.

² - صلاح الغزالي، "مؤشر مدركات الإصلاح في التجربة الكويتية"، في سليم وآخرون، مرجع سابق، ص 132-134.

³ - أحمد سليم، "دراسات وتجارب عربية أخرى"، في سليم وآخرون، مرجع سابق، ص 159-161.

شامل للفساد، ويكون يعتمد بالأساس على أربع محاور: الاول يتناول مدى تطبيق بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الثاني يدرس مبادرات الإصلاح المؤسسي والسياسي والاقتصادي، وابعادها في الدول العربية. الثالث يقيم أوضاع النزاهة في الوطن العربي بناء على منهج أعمدة النزاهة في الكتاب المرجعي الذي أصدرته الشفافية الدولية. والمحور الرابع يرصد احدى مجالات الفساد والنزاهة، ويتغير ذلك كل عام، من الانتخابات الى الخدمة المدنية، الى القطاع الخاص وهكذا⁽¹⁾.

6. الخاتمة:

كثير من المؤشرات السالفة الذكر تبحث عن وجود الفساد والقطاعات التي يتفشى فيها، وقليل منها يبحث عن مصادر الفساد والطرق المثلى لمحاربتها، هذه المقاييس تهتم بالنتائج الناجمة عن الفساد دون البحث عن الأسباب والآليات الكفيلة بالقضاء عليه، ربما يعتبر هذا أهم انتقاد يمكن توجيهه إلى هذه المقاييس. إذا كانت دول أفريقيا تفتقد إلى مقاييس ذات مصداقية وجودة عالية ومتخصصة في قياس الفساد، وإن كان الموجود منها يعاب عليه التركيز على بعض الدول دون غيرها في الدراسات التي تجريها. فإن الدول العربية تفتقد كلية إلى مقاييس إقليمية متخصصة في الفساد، والموجود منها على المستوى المحلي غير واضحة المنهجية، ولا تصدر بصفة دورية، هذا رغم أن الفساد كان من أهم الأسباب التي فجرت غضب المواطنين ضد الحكومات والأنظمة السياسية القائمة، إن الجهد الكبير يجب أن يبذل في صياغة مقياساً أو مقاييس للفساد في المنطقة العربية، حتى ولو ظهرت معيبة في بدايتها، فإنه سيتم تطويرها بصفة دورية، مما يدفع بمعالجة الفساد والتعرف على مصادره ومواطن انتشاره، ويمكننا من إجراء مقارنات صادقة وصحيحة بين الدول العربية ومن حيث مصادر الفساد وتجلياته، ومن حيث خطط واستراتيجيات محاربتها.

8. المراجع:

➤ المركز اللبناني للدراسات (محرر)، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد كتاب المرجعية (بيروت: منظمة الشفافية الدولية، 2005)، ص. 267.

➤ عماد الشيخ داوود، "المؤشرات المعتمدة من قبل البنك الدولي"، في أحمد سليم آخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2010).

¹ - أحمد صقر عاشور، "الحاجة الى مبادرة إقليمية"، في سليم وآخرون، مرجع سابق، ص 182-183.

- علي عبد القادر علي، "مؤشرات قياس الفساد الإداري"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة السابعة، ع. 70، فبراير 2008.
- عامر خياط، "تقديم"، في أحمد سليم آخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2010).
- صلاح الغزالي، "مؤشر مدركات الإصلاح في التجربة الكويتية"، في أحمد سليم آخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2010).
- دولة قطر، الدستور الدائم لدولة قطر، الجريدة الرسمية، العدد السادس، 08 يونيو 2005، المادة السابعة عشر.
- أروى حسن، "مؤشرات منظمة الشفافية الدولية"، في أحمد سليم آخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2010).
- أحمد صقر عاشور، "قياس ودراسة الفساد في الدول العربية"، في أحمد سليم آخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2010).
- أحمد سليم آخرون، "الحاجة إلى مبادرة إقليمية" في مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2010).
- أحمد سليم، "دراسات وتجارب عربية أخرى"، في أحمد سليم آخرون، مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس والمنهجية، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية للديمقراطية (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2010).

- Commission Économique pour l'Afrique, **Rapport sur la Gouvernance en Afrique 2009** (Addis-Abeba: Commission Économique pour l'Afrique, Septembre 2009).
- Global Integrity ed., **Global Integrity Report: 2011 Executive Summary** (Washington: Global Integrity, March 2012).
- International Transparency, **Bribe Payers Survey 2008** (Berlin: International Transparency, 2008), p. 06.
- John Mukum Mbaku, **Corruption in Africa Causes, Consequences, and Cleanups** (USA, Maryland: Lexington Books, 2010).
- Michael Johnston, **"Measuring the New Corruption Rankings :Implications for Analysis and Reform,"** in Arnold, J. Heidenheimer and Michael Johnston (eds.), **Political Corruption: Concepts and Contexts** (New Brunswick (USA) and London (UK): Transaction Publishers, 3rd ed., 2011).
- Mo Ibrahim Fondation, **Indice Ibrahim de la Gouvernance Africaine 2011 Synthèse**, (Swindon, Angleterre : Fondation Mo Ibrahim, Octobre 2011).
- The Afrobarometer Network, **Round 5 Survey Manual of Afrobarometer Network**, October 2011.
- Transparency International, **Baromètre Mondial de la Corruption 2010** (Berlin: Transparency International, 2010).